

هذا هو الحال بالنسبة لعملية توسيع وتعميق الاحتجاج السياسي في إسرائيل. ولكن هناك أيضاً جانب آخر للعملية. إن الروتين الاحتجاجي له ثمن باهظ من حيث الحفاظ على الزخم والابتكار، وبالتالي أيضاً من حيث قدرته على جذب انتباه الجمهور والإعلام، ومن حيث فعاليته السياسية. وخلافاً للنشاط السياسي في الأطر المؤسسية، مثل الأحزاب، حيث يشكل الروتين جزءاً من عملية مراكمة السلطة السياسية، فإن تكرار نفس النشاط الاحتجاجي أو الاستمرار فيه مع مرور الوقت يضر بفعاليته. غالباً ما تستمد الحركة الاحتجاجية قوتها من المشاركة الجماهيرية، مما يوحى لصانعي القرار أنهم إذا لم يستجيبوا للمطالب فقد يفقدون دعم الكثيرين. لكن من الصعب جداً جلب الحشود إلى الشارع بشكل متكرر. وهكذا، على سبيل المثال، يتعين على حركة السلام اليوم أن تتعامل مع مشكلة صعبة تتمثل في انخفاض مشاركة الجماهير في المظاهرات والأحداث الاحتجاجية المماثلة. وقد أدركت "غوش أمونيم" هذه المشكلة منذ سنوات، واستبدلت الاحتجاج العشوائي بإقناع أنصارها بخلق واقع احتجاجي دائم من خلال إقامة المستوطنات عندما لا تكون سياسة الحكومة متعاطفة. 11. بالإضافة إلى ذلك، أدى تعدد الأحداث الاحتجاجية واستخدام التقنيات الروتينية إلى انخفاض حاد في مدى تغطيتها الإعلامية في السنوات الأخيرة. في الواقع، نادراً ما تنقل وسائل الإعلام الوطنية مثل هذه الأحداث. ولا يمكن العثور على تغطيتها المستمرة إلا في وسائل الإعلام المحلية، وخاصة في وسائل الإعلام المحلية. وحتى الأحداث الاحتجاجية الصغيرة، مثل احتجاجات المفصولين والعاطلين عن العمل في المدن النامية، لا تحظى في كثير من الأحيان باهتمام وطني. إلى جانب انخفاض الاهتمام الناجم عن الاحتجاجات العامة، هناك أيضاً زيادة كبيرة في درجة "حصانة" المؤسسة السياسية منها. في "العصر الذهبي" للاحتجاجات في إسرائيل، في الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات، بدا أن تجاهل احتجاج طويل الأمد شارك فيه العديد من المشاركين كان له ثمن سياسي باهظ. ومع تحول الاحتجاج إلى روتين روتيني، تأكلت الحاجة إلى معالجته أو معالجة مطالبات المتظاهرين. 12. انخفاض الفعالية الاحتجاجية في إسرائيل يزيد من إحباط المتظاهرين واغترابهم عن النظام السياسي. وهذا يؤدي إلى البحث عن اتجاهات جديدة للعمل. في السنوات الأخيرة، وقع الاختيار في أغلب الأحيان على استبدال الاحتجاج بالنشاط المؤسسي، في إطار الهياكل التنظيمية غير الحكومية. هذه عملية أساسية للاحتجاج العام في إسرائيل، والتي اكتسبت زخماً في السنوات الأخيرة. تتخصص هذه المنظمات في إيصال رسالة أو مطالبة بعدة طرق، إلى عدة أهداف: إلى صناع القرار، ووسائل الإعلام، وعامة الناس، والجهات المانحة المحتملة. ويؤدي هذا إلى إنشاء منظمات احتجاجية تتمتع بآلية مؤسسية جيدة التجهيز، توظف "المحترفين" في السياسة خارج البرلمان الذين يتمتعون بالمعرفة والخبرة والاتصالات بالفروع، والذين يؤجرون مهاراتهم للمنظمات. 13. إن نفس المؤسسة الوظيفية للاحتجاج تؤدي إلى تآكل الفوارق بين السياسات غير التقليدية والتقليدية، إلى حد يكاد يكون من المستحيل التمييز بينهما. سوء الفهم للطبيعة التطوعية لحركة الاحتجاج وتقليل الاعتماد على المشاركة الجماهيرية، والانتقال إلى الاعتماد على جمع الأموال المؤسسية (الأموال التي غالباً ما تنشأ في الدولة نفسها)، وقمع الناشطين الميدانيين لصالح المديرين المهنيين الذين تركز المزيد والمزيد من السلطات في أيديهم: كل هذا يؤدي إلى وضع تصبح فيه الحركات أحزاباً أو نوعاً من الأحزاب بسهولة أكبر من ذي قبل. في الوقت نفسه، يتحرك المزيد والمزيد من الناشطين الذين نشأوا في الحركات الاحتجاجية للتحرك في إطار سياسات المؤسسة، وأحياناً يُشتبه في أن لديهم مثل هذه النوايا حتى في مرحلة الاحتجاج. ومن المثير للاهتمام أيضاً ظاهرة قيام زعماء من قلب المؤسسة السياسية بإنشاء حركات خارج البرلمان حولهم، مثل "حركة الانسحاب من لبنان" التي يتزعمها عضو الكنيست يوسي بيلين. 14. لذلك، شهدت حركة الاحتجاج تغييرين رئيسيين منذ الثمانينيات وحتى يومنا هذا: توسع وتعميق الاحتجاج العام، إلى جانب إضفاء الطابع المؤسسي التنظيمي الذي أدى إلى طمس الحدود بين السياسة خارج البرلمان والسياسة البرلمانية، بين الجمهور. الحركات الاحتجاجية والأحزاب المؤسسية. ويؤدي الجمع بين هذين الأمرين إلى تشكيل نوع جديد من الوضع السياسي، الذي يتميز من ناحية بتعدد اللاعبين الشرعيين في الساحة العامة، الذين يمثلون المصالح القطاعية والطائفية والدينية والأيدولوجية؛ وفي الوقت نفسه، طمس الحدود بين الحركات الاحتجاجية والأحزاب، وهو ضبابية من المتوقع أن تتعمق أكثر في السنوات المقبلة. 15. من السابق لأوانه تحديد عواقب هذه السياسة الجديدة، وما إذا كانت تطوراً إيجابياً أم سلبياً في الأساس. في هذه التغييرات، هناك، باعتراف الجميع، احتمال كبير لخطر تفكك النظام إلى درجة فقدان القدرة على القيادة والتنفيذ بسبب تزايد القطاعية وكذلك بسبب المؤسساتية "الثقيلة"؛ ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً النظر إلى هذه التطورات في ضوء أكثر تفاؤلاً، إذا اعتقدنا أن هناك فرصة لتشكيل نظام سياسي منفتح وتعددي، وربما أكثر ديمقراطية من ذلك الذي عرفناه في الماضي.